

القواعد الأساسية
في
علم مصطلح الحديث

تأليف
السيد محمد بن السيد علوي المالكي الحسني
سنة ١٤٢٢هـ

القول في
علم مصطلح الحديث

تأليف

السيد محمد بن السيد علوي المالكي الحنفي

سنة ١٤٢٣ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

أما بعد : فهذه مبادئ أولية ، وقواعد أساسية ، في مصطلح الحديث الشريف ، لا بد منها لكل مبتدئ في هذا الفن ، على طريقة سهلة قريبة ، وضعتها للمبتدئين من إخواننا طلبة العلم الشريف .

أسأل الله تعالى أن ينفع بها ، وأن يجعل أعمالنا خالصة لوجهه الكريم ، وأن يفتح علينا فتوح العارفين ، وصلى الله وسلم على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه .

كتبه

السيد محمد بن السيد علوي المالكي الحسني

علم الحديث

يطلق علم الحديث على معنيين :

الأول : أنه يطلق على نقل ورواية ما أضيف إلى الرسول ﷺ أو نقل ما أضيف إلى الصحابة أو التابعين .
وهو بهذا المعنى يسمى « علم الحديث رواية » .

الثاني : أنه يطلق على الطريقة أو المنهج الذي اتبع في كيفية اتصال الأحاديث من حيث أحوال رواتها ضبطاً وعدالة ،
ومن حيث أحوال السند اتصالاً وانقطاعاً .

وعلم الحديث بهذا المعنى هو المعروف بـ « علم الحديث
دراية » .

علم الحديث رواية

هو : علم يشتمل على نقل ورواية ما أضيف إلى الرسول ﷺ من أقواله التي قالها أو أفعاله التي فعلها أو تقريراته (أي ما فعل أمامه فأقره) أو أوصافه (يعني شمائله ﷺ وسيرته قبل البعثة وبعدها) أو نقل ما أضيف إلى الصحابة أو التابعين .

موضوعه :

ذات رسول الله ﷺ من حيث الأقوال والأفعال والتقريرات .

فائدته :

العناية بحفظ السنة النبوية ، ومعرفتها ونشرها بين المسلمين ، وفي ذلك فائدة بقائها وعدم اندراسها .

واضعه :

محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهري المتوفى سنة ١٢٥ هـ ، في خلافة سيدنا عمر بن عبد العزيز أي إنه أول من دونه وجمعه بأمر الخليفة الراشد سيدنا

عمر بن عبد العزيز ، فإنه كتب إلى أهل الآفاق : أن انظروا
ما كان من حديث رسول الله ﷺ أو سنته فاكتبوه ، فإنني خفت
دروس العلم وذهاب العلماء .

علم الحديث دراية

ويسمى علم أصول الحديث ، أو علم أصول رواية الحديث ، أو علم مصطلح الحديث ، أو مصطلح أهل الأثر . وهذه التسمية أي مصطلح الحديث أو الأثر هي الأشهر والأوضح ، وهي أدل على المقصود ، وليس فيها شيء من الإبهام والإيهام .

وقد جرى على ذلك الحافظ ابن حجر فسمى رسالته المشهورة فيه « نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر » ومعنى « مصطلح » ما اتفق عليه المحدثون من قواعد وأصول .

التعريف المشهور:

والتعريف المشهور لعلم مصطلح الحديث هو علم بقوانين يعرف بها أحوال السند وال متن .

شرح التعريف:

القانون : المراد به ما يضبط الجزئيات ، سواء أكان تعريفاً أو قاعدة .

السند : هو الطريق الموصلة إلى المتن ، أي الرجال

الموصولون إلى متن الحديث شيخاً عن شيخ ، إلى أن يصل إلى لفظ الحديث ، وسمي الطريق سناً لاعتماد الحفاظ عليه في الحكم على الحديث .

المتن : هو ما انتهى إليه السند من الكلام .

الإسناد : هو الإخبار عن طريق المتن وحكايته ، وقد يطلق السند على الإسناد والإسناد على السند ، فيكونان مترادفين .

فمثلاً قول البخاري : حدثنا مسدد عن يحيى عن عبيد الله ابن عمر قال : حدثني خبيب بن عبد الرحمن عن حفص بن عاصم عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : « ما بين بيتي ومنبري روضة من رياض الجنة ومنبري على حوضي » . رواه البخاري في كتاب « فضائل المدينة » (١) .

فمسدد ومن بعده إلى أبي هريرة ، هذا هو الذي يسمى بالسند ، وقوله ﷺ « ما بين » الحديث ، هذا هو الذي يسمى بالمتن .

أحوال السند والمتن : أي ما يطرأ على السند من اتصال

(١) باب ١٢ (٢/٢٢٤) (١٨٨٨)

أو انقطاع أو علو أو نزول أو غيره مما سيأتي بيانه ، وما يطرأ على المتن من رفع أو وقف أو شذوذ أو صحة .

وإذا علمت تعريفه ، فبقي أن تعرف موضوعه وفائدته وواضعه .

فأما موضوعه : فالراوي والمروي من حيث القبول والرد .

وأما فائدته : فمعرفة ما يقبل وما يرد من ذلك .

وأما واضعه : فهو القاضي أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الشهير بالرامهرمزي - بفتح الميم وضم الهاء وسكون الراء الثانية وضم الميم الثانية - .

فإنه أول من صنف في اصطلاح هذا الفن .

فضل علم الحديث وشرف أهله

وقد ورد في فضيلة علم الحديث وأهله أحاديث كثيرة ،
وسأذكر أشهرها :

١- عن ابن مسعود رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال :
« أولى الناس بي يوم القيامة أكثرهم عليّ صلاة » رواه
الترمذي (١) وحسنه .

وهذه منقبة شريفة تختص برواة الآثار ونقلتها ، لأنه لا
يعرف لعصابة من العلماء من الصلاة على رسول الله ﷺ أكثر
مما يعرف لهذه العصابة ، يخلدون ذكره في طروسهم ،
ويسلمون عليه في معظم الأوقات في مجالس مذاكراتهم
ودروسهم .

٢- عن ابن مسعود رضي الله عنه قال : سمعت رسول
الله ﷺ يقول : « نصر الله امرأً سمع منا شيئاً فبلغه كما سمع
فرب مبلغ أوعى من سامع » .

(١) (٣٥٤/٢) (٤٨٤) أبواب الصلاة ، باب ما جاء في فضل الصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم .

رواه الترمذي^(١) وقال : حسن صحيح .

وهكذا خصهم النبي ﷺ بدعاء لم يشرك فيه أحداً من الأمة .

٣- قال ﷺ : « يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ، ينفون عنه تحريف الغالين^(٢) وانتحال المبطلين^(٣) وتأويل الجاهلين » . رواه البيهقي في المدخل^(٤) وذكر القسطلاني أنه يصير بطرقه حسناً^(٥) .

وفي هذا الحديث بيان عدالة أهل الحديث .

(١) (٣٤/٥) (٢٦٥٧) كتاب العلم ، باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع .

(٢) قوله (الغالين) أي الذين يغلون في الدين أي يتجاوزون الحد ، من غلا يغلو إذا جاوز الحد .

(٣) قوله (وانتحال المبطلين) يقال انتحل الشيء أي ادعاه لنفسه وهو لغيره ، وأريد به هنا الدعوة الكاذبة ، والانتحال والتأويل والغلو ترجع كلها لمعنى واحد ، وهو تغيير لفظ الحديث أو معناه لغرض من الأغراض الفاسدة « نيل الأمانى في توضيح مقدمة القسطلاني ص ١٣ » .

(٤) و أورده محمد الخطيب التبريزي في مشكاة المصابيح (١/٨٢) (٢٤٨) وعزاه إلى البيهقي .

(٥) انظر إرشاد الساري (١/١٣) .

تعريف أولية

الحديث لغة : ضد القديم .

واصطلاحا : ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو

تقرير أو إلى الصحابي أو التابعي .

السنة لغة : الطريقة .

واصطلاحا : ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو

تقرير أو إلى الصحابي أو التابعي ، فهي على هذا مرادفة

للحديث بالمعنى المتقدم ، وقيل : الحديث خاص بقوله

وفعله ﷺ ، والسنة عامة .

الخبر لغة : ضد الإنشاء ، واصطلاحا :

١- قيل : مرادف للحديث .

٢- وقيل : هو ما جاء عن غير النبي ﷺ ، والحديث ما

جاء عنه ، ومن ثم قيل لمن يشتغل بالحديث : محدث ،

وبالتواريخ ونحوها : أخباري .

٣- وقيل : الحديث أخص من الخبر ، فكل حديث خبر

ولا عكس .

الأثر لغة : بقية الدار ونحوها . واصطلاحاً :

١- قيل : مرادف للحديث ، كما قال النووي : إن المحدثين يسمون المرفوع والموقوف أثراً .

٢- وقيل : هو ما جاء عن الصحابة ، يعني أن الأثر يطلق على الموقوف ، ولعل وجهه أن الأثر بقية الشيء ، والخبر ما يخبر به ، فلما كان قول الصحابي بقية من قول المصطفى ﷺ وكان أصل الأخبار إنما هو عنه ﷺ ناسب أن يسمى قول الصحابي : أثراً ، وقول المصطفى : خبراً .

وبهذا ظهر أن السنة والحديث والخبر والأثر ألفاظ مترادفة لمعنى واحد ، وهو ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة ، أو إلى الصحابي أو التابعي .

وقرائن الرواية عن الرسول والصحابة والتابعين تعين وتحدد مفهوم هذه المصطلحات .

الحديث القدسي :

نسبة إلى القدس ، والقدس هو : الطهارة والتنزيه ، ويطلق عليه الحديث الإلهي نسبة للإله ، والحديث الرباني نسبة للرب جل وعلا .

وهو في الاصطلاح : ما أضافه الرسول ﷺ وأسنده إلى ربه عز وجل من غير القرآن .

مثاله :

قال رسول الله ﷺ : قال الله تبارك وتعالى :

« يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا .. » الحديث (١) .

وقول الصحابي مثلاً : قال رسول الله ﷺ فيما يرويه عن ربه عز وجل .. وهكذا .

وسمي حديثاً : لأنه من قول الرسول ﷺ ومن حكايته له عن ربه .

وسمي قدسياً : لأنه أسند إلى الرب جل وعلا ، من حيث إنه المتكلم به والمنشئ له وهو المنزه عن كل ما لا يليق .

ومن معرفة حقيقة الحديث القدسي يظهر الفرق بينه وبين القرآن والحديث النبوي .

(١) رواه مسلم (١٧/٨) (٢٥٧٧) كتاب البر والصلة والآداب ، باب تحريم الظلم .

الفرق

بين الحديث القدسي والقرآن

انفرد القرآن بمزايا وخصائص ليست لتلك الأحاديث ،
وهي تصور الفرق بينه وبين الحديث ، وهي :

١- القرآن : معجزة باقية على مر الدهور محفوظ من
التغيير والتبديل ، متواتر اللفظ في جميع كلماته وحروفه
وأسلوبه .

٢- حرمة روايته بالمعنى .

٣- حرمة مسّه للمحدث ، وحرمة تلاوته للجنب ونحوه .

٤- تعيينه في الصلاة .

٥- تسميته قرآناً .

٦- التعبد بقراءته ، وكل حرف منه بعشر حسنة .

٧- تسمية الجملة منه آية ، وتسمية مقدار مخصوص من
الآيات سورة .

٨- لفظه ومعناه من عند الله ، بوحى جلي باتفاق ،

بخلاف الحديث فليست له هذه الخصائص .

أنواع علوم الحديث

يقسم أكثر العلماء الحديث النبوي إلى قسمين : مقبول ومردود .

والمقبول معناه : أن ناقله الذين نقلوه وحملوه اجتمعت فيهم صفات القبول ، ولذلك صار الحديث الذي نقلوه مقبولاً عند العلماء .

والمردود معناه : أنه لم تتوفر صفات القبول فيمن نقله وحمله ، ولذلك صار الحديث الذي نقله مردوداً .

والمقبول : هو الذي يسمى عند علماء المصطلح بالحديث الصحيح أو الحسن . والمردود : هو الذي يسمى عند علماء المصطلح بالضعيف .

ولما كانت صفات القبول قد تكون كاملة تامة في الراوي ، وقد تنقص قليلاً ، اقتضى أن يكون المقبول على درجتين : درجة عليا ودرجة أقل منها ، فالمشتمل على أعلى الصفات هو الصحيح ، والمشتمل على ما هو أقل من ذلك هو الحسن .

ويتحصل من هذا :

أن الحديث ينقسم إلى ثلاثة أقسام : صحيح وحسن وضعيف .

الصحيح

الصحيح لغة : ضد المريض .

واصطلاحاً : هو الحديث الذي اشتمل على أعلى صفات القبول ، وهي خمسة :

الأول : اتصال السند ، ومعنى هذا الاتصال أن يكون كل راو من الرواة قد سمع عن من فوقه حقيقة ، ومن فوقه سمع من الذي فوقه ، وهكذا إلى آخر السند .
مثال ذلك ، قول البخاري مثلاً :

حدثنا عبد الله بن يوسف ، أخبرنا مالك ، عن أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة أنه قال : قال رسول الله ﷺ : «طعام الاثنيين كافي الثلاثة» رواه البخاري في كتاب الأطعمة (١) .

فهذا سند متصل ، ومعنى ذلك أن البخاري قد سمع من

(١) باب طعام الواحد يكفي الاثنيين (٦/٢٠٠) (٥٣٩٢) .

عبد الله هذا الحديث ، وأن عبد الله سمع من مالك هذا الحديث ، وأن مالكا سمعه من أبي الزناد ، وهو سمعه من الأعرج ، وهو سمعه من أبي هريرة ، وهو سمعه من رسول الله ﷺ .

وهذا يقتضي وجود الراوي في زمن الذي قبله ووجود الذي قبله في زمن من فوqe حتى يمكن أن يتحقق سماعه منه واتصاله به .

الثاني : عدالة الراوي .

أي أن يكون كل راو من رواة الحديث في ذلك السند عدلاً .

والعدل : هو المسلم العاقل السالم من الفسق وصغائر الأوصاف الخسيسة ، فالكافر والفاسق والمجنون والمجهول كل هؤلاء ليسوا عدولا ، بخلاف المرأة فهي مقبولة الرواية إذا كانت مسلمة عاقلة سالمة من الفسق والأوصاف الخسيسة . .
وكذلك العبد تقبل روايته إذا كان مسلماً عاقلاً سالماً من الفسق والأوصاف الخسيسة .

ويمكن أن نقول : إن عدالة الراوي معناها نظافة سلوكه وطهارة سيره ، وهو يتناول الجانب الأخلاقي في الراوي ،

ويبقى اشتراط الجانب العلمي ، لأنه لا يلزم من كون الراوي عدلاً صالحاً تقيّاً في نفسه أن يكون حافظاً متقناً في روايته ، والعكس بالعكس ، أي لا يلزم من كونه حافظاً متقناً في الرواية أن يكون عدلاً صالحاً تقيّاً .

لذلك اشترط العلماء في الراوي أن يتحقق بوصف آخر ، وهو كونه حافظاً متقناً محققاً في روايته ، وهو الذي يعبرون عنه بتمام الضبط ، وهو الشرط الثالث من شروط الصحيح .

الثالث : تمام الضبط ، والمراد بذلك : كونه في المرتبة العليا ، بأن يثبت ما سمعه في ذهنه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء ، فخرج المغفل كثير الخطأ ، وخرج أيضاً خفيف الضبط .

الرابع : خلوه من الشذوذ ، أي لا يخالف ذلك الثقة أرجح منه من الرواة .

الخامس : خلوه من العلة ، أي لا يكون في الحديث علة ، والعلة : وصف خفي يقدر في القبول وظاهره السلامة منه .

حكمه :

أنه يحتج به في العقائد والأحكام وغيرها ، ويجب العمل به .

الحسن

الحسن لغة : ما تشتهيهِ النفس ، واصطلاحاً هو : الحديث الذي اتصل سنده بنقل العدل الذي قل ضبطه عن درجة الصحيح ، وخلا من الشذوذ والعلة ، فشرطه خمسة :

الأول : اتصال السند .

الثاني : عدالة الراوي .

الثالث : ضبط الراوي .

« والمراد أن يكون ضبطه أقل من راوي الصحيح ، أي خفيف الضبط » .

الرابع : خلوه من الشذوذ .

الخامس : خلوه من العلة .

فعلم بهذا ، أن شروط الحسن مثل شروط الصحيح فيما عدا الشرط الثالث ، وهو الضبط ، فإنه في الصحيح يشترط أن يكون في المرتبة العليا ، أما في الحسن فإنه لا يشترط ذلك بل يكتفى بخفة الضبط .

مثاله :

حديث محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه .

فمحمد بن عمرو هذا ، مشهور بالصدق ، وليس في غاية الحفظ .

حكمه :

هو مثل الصحيح في الاحتجاج والعمل به ، وإن كان دونه في القوة ، ولهذا يقدم عليه الصحيح عند التعارض ، لأنه أعلى منه رتبة ، إذ الحسن قصرت رجاله عن رجال الصحيح في الحفظ والضبط ، أما رجال الصحيح فهم في غاية الحفظ والضبط .

الضعيف

الضعيف لغة : من الضعف - بضم الضاد وفتحها - ضد القوة ، واصطلاحاً : هو الحديث الذي لم تجتمع فيه صفات الصحيح ولا صفات الحسن . ويقال له : المردود .

مثاله :

حديث : « أن النبي ﷺ توضأ ومسح على الجوربين (١) » فهذا ضعيف ، لأنه يروى عن أبي قيس الأودي وهو ضعيف .

(١) رواه أبو داود (٤١/١) (١٥٩) ، كتاب الطهارة ، باب المسح على الجوربين . والترمذي (١٦٧/١) (٩٩) كتاب الطهارة ، باب ما جاء في المسح على الجوربين والنعلين .

أقسامه :

اختلف العلماء في تقسيمه ، فأوصله بعضهم إلى (٨١)
قسماً ، وبعضهم إلى (٤٩) وبعضهم إلى (٤٢) .

ولكن كل هذه التقسيمات لا تفيد طائلاً ، فقد قال ابن
حجر : « إن ذلك تعب ، وليس وراءه أرب » على أن هؤلاء
الذين اختلفوا في تقسيمه لم يسموا لنا من أنواعه إلا قليلاً ،
ولم يخصصوا لكل حالة من حالات الضعف اسماً معيناً .

حكمه :

الحديث الضعيف لا يجوز الاحتجاج به في العقائد
والأحكام ، ويجوز العمل به في الفضائل والترغيب والترهيب
وذكر المناقب ، بشروط مفصلة في مواضعها .

المرفوع

هو : الحديث الذي أضيف إلى النبي ﷺ من القول أو
الفعل أو التقرير سواء أكان سنده متصلًا أم لا .

وسمي مرفوعاً لارتفاع رتبته بإضافته إلى النبي ﷺ ، فإذا
قال الصحابي : قال رسول الله ﷺ كذا ، أو فعل كذا ، كان
هذا الحديث مرفوعاً ، وكذا لو قال التابعي أو تابع التابعي أو
من بعدهم ، فإن ذلك يسمى مرفوعاً .

ويدخل في هذا التعريف المتصل والمسند وكل ما لا يشترط فيه الاتصال كالمرسل والمعضل ، ويخرج الموقوف والمقطوع .

أنواع الرفع :

الرفع قسمان :

الأول : رفع تصريحى ، وهو الذي فيه : قال رسول الله ﷺ أو عن رسول الله ﷺ ، وهو الذي تقدم آنفاً .

الثاني : رفع حكمي ، وهو الذي لم يصرح فيه الراوي بقوله : قال رسول الله ﷺ ، وهو أنواع كثيرة ، منها قول الصحابي « من السنة كذا وكذا » فله حكم الرفع ، ويسمى مرفوعاً حكماً .

حكمه :

أنه قد يكون صحيحاً وقد يكون حسناً وقد يكون ضعيفاً .

المسند

المسند بفتح النون ، يقال لكتاب جمع فيه ما أسنده الصحابة ، ويقال أيضاً للحديث الآتي تعريفه .

المسند : هو الحديث المتصل إسناده من راويه إلى أن ينتهي إلى النبي ﷺ ، وقيل غير ذلك في تعريفه .

وعلى هذا التعريف فالموقوف والمقطوع والمنقطع والمعلق والمرسل والمعضل ليست من المسند .

حكمه :

الصحة أو الحسن أو الضعف ، بحسب صفات رجاله .

المتصل

المتصل : هو الحديث الذي اتصل سنده بسماع كل راو من رواته ، ممن فوَّقه إلى منتهاه ، سواء كان انتهاؤه إليه ﷺ ، أو إلى الصحابي ، ويقال له : الموصول والمؤتصل .

وبهذا ، علم أن المسند أخص من المتصل ، فكل مسند متصل ، وليس كل متصل مسنداً .

وعلى هذا التعريف فالموقوف والمقطوع قد يكون متصلًا .

حكمه :

أنه مثل سابقه قد يكون صحيحاً أو حسناً أو ضعيفاً .

الموقوف

هو : الحديث المضاف إلى الصحابي ، سواء كان قولاً أو فعلاً ، وسواء اتصل سنده إليه أم انقطع .

الموقوف القولي مثل : قال ابن عمر رضي الله عنهما كذا ،

قال ابن مسعود رضي الله عنه كذا .

والموقوف الفعلي مثل : أوتر ابن عمر على الدابة في السفر وغيره .

ويدخل في هذا التعريف المتصل والمنقطع والمعضل ، ويخرج المرفوع والمرسل .

حكمه :

أنه مثل سابقه قد يكون صحيحاً أو حسناً أو ضعيفاً .

المقطوع

المقطوع : هو الحديث المضاف إلى التابعي قولاً أو فعلاً ، سواء كان متصل الإسناد أم لا .

وسمي بذلك لقطعه عن الوصول للصحابي أو النبي ﷺ .

ويدخل في هذا التعريف المتصل والمعضل والمنقطع ، ويخرج المرفوع والموقوف والمرسل .

حكمه :

أنه ليس بحجة إلا إذا كانت هناك قرينة تدل على الرفع ، فيكون مرفوعاً حكماً ، أو قرينة تدل على الوقف فيكون

موقوفاً حكماً . كقول التابعي « من السنة كذا وكذا »
فالراجح أن هذا مقطوع ، له حكم الوقف .

وقد أطلق بعضهم المقطوع في موضع المنقطع وبالعكس
تجوزاً ، أي وأطلق المنقطع في موضع المقطوع .

المنقطع

هو : الحديث الذي سقط من سنده راو واحد ، بشرط أن لا
يكون الساقط صحابياً .

سواء كان هذا الراوي الساقط من موضع واحد أو أكثر ،
لكن بحيث لا يزيد الساقط في كل موضع على واحد ، فيكون
حينئذ منقطعاً في موضعين أو ثلاثة أو أكثر .

وسواء كان الراوي الساقط في أول السند أو وسطه .

ويدخل في هذا التعريف المرفوع والمرسل والموقوف ،
ويخرج المتصل .

حكمه :

أنه من أنواع الضعيف .

المعضل

المعضل - بصيغة اسم المفعول - لغة : مأخوذ من قولهم : أعضله فلان إذا أعياه أمره ، سمي الحديث بذلك ، لأن المحدث الذي حدث به كأنه أعضله وأعياه ، فلم ينتفع به من يرويه عنه .

وهو : الحديث الذي سقط من سنده اثنان فصاعداً من أي موضع كان ، بشرط التوالي والتتابع في الساقطين . كأن يسقط الصحابي والتابعي ، أو التابعي وتابعه ، أو اثنان قبلهما .

أما إذا سقط واحد بين رجلين ، ثم سقط من موضع آخر من الإسناد واحد آخر ، فهو منقطع في موضعين ، كما تقدم في المنقطع .

مثال المعضل :

ما رواه الإمام مالك في الموطأ (١) أنه قال : بلغني عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « للمملوك طعامه وكسوته بالمعروف » فمالك يروي هذا الحديث عن محمد بن عجلان عن

(١) ص (٢ / ٩٨٠) كتاب الاستئذان ، باب الأمر بالرفق بالمملوك .

أبيه عن أبي هريرة ، وقد جاء متصلاً هكذا في خارج الموطأ ،
فظهر أن الساقط اثنان .

ويدخل في هذا التعريف المرفوع والموقوف والمقطوع
ويخرج المتصل .

حكمه :

أنه من أنواع الضعيف .

المرسل

بصيغة اسم المفعول : مأخوذ من الإرسال ، وهو الإطلاق ،
لكون المرسل أطلق الحديث ولم يقيده بجميع رواته ، حيث لم
يسم من أرسله عنه .

وهو : الحديث الذي رفعه التابعي إلى النبي ﷺ ، أي أن
التابعي قال : قال رسول الله ﷺ .

ويخرج من هذا التعريف المتصل والموقوف والمقطوع ،
ويدخل المعضل والمنقطع .

حكم المرسل :

أنه ضعيف عند أكثر المحدثين ، ومنهم الإمام الشافعي ، أما
الإمام مالك فإنه يحتج بالمرسل في الأحكام وغيرها ، وهذا هو

المشهور عنه وعن الإمام أحمد بن حنبل .

وفي هذه المسألة خلاف بينه العلماء ، ليس هذا مكان
بسطه .

مثال المرسل :

ما رواه الإمام مالك في الموطأ (١) عن زيد بن أسلم عن
عطاء بن يسار أن رسول الله ﷺ قال : « إن شدة الحر من فيح
جهنم » الحديث .

فعطاء هذا تابعي ، وقد رفع الحديث إلى النبي ﷺ .

المعلق

المعلق - بفتح اللام المشددة - مأخوذ من تعليق الجدار
ونحوه ، لما يشترك فيه الجميع من قطع الاتصال .

وهو : الحديث الذي حذف منه أول الإسناد ، سواء كان
المحذوف واحداً أو أكثر على التوالي أولاً ، ولو إلى آخره .

مثاله :

أن يقول الراوي : قال رسول الله ﷺ أو قال أبو هريرة أو قال

(١) (١٥/١) (٢٧) كتاب وقوت الصلاة ، باب النهي عن الصلاة في الهاجرة .

الزهري هكذا .. بلا سند ، مع أن بينه وبين النبي ﷺ
والصحابي والتابعي أكثر من راو .

ويدخل في هذا التعريف كل ما لم يكن متصلاً ، ويخرج
المتصل .

حكمه :

أنه ضعيف للجهد بحال المحذوف من السند .

المسلسل

المسلسل : من التسلسل وهو لغة : التابع . واصطلاحاً :
هو الحديث الذي توارد رجال إسناده واحداً فواحداً ، على حالة
واحدة ، أو صفة واحدة .

وللتسلسل أنواع ، فمنها أن يكون :

١ - في أحوال الرواة القولية ، كقول النبي ﷺ لمعاذ
رضي الله عنه : « يا معاذ إني أحبك ، فقل دبر كل صلاة :
اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك (١) » فإن كل
واحد من رواة هذا الحديث يقول لمن بعده : يا فلان إني أحبك

(١) رواه أبو داود (٨٦/٢) (١٥٢٢) كتاب الصلاة ، باب في الاستغفار
والنسائي (٥٣/٣) (١٣٠٣) باب الدعاء بعد الذكر .

فقل « » ويسمى المسلسل بالحجة .

٢- في أحوال الرواة الفعلية ، كحديث أبي هريرة :
شبك بيدي أبو القاسم ، وقال : « خلق الله الأرض يوم
السبت (١) » ، فإن كل راو من رواته يشبك يده بيد الراوي
عنه ، ويقول له : « شبك فلان بيدي وقال » إلخ ،
وهكذا ، ويسمى المسلسل بالمشابكة .

٣- في أوصاف التحمل كالسماع ، فيقول كل راو :
سمعت فلاناً قال : سمعت فلاناً .. إلخ ، وهكذا .

٤- في زمن الرواية ، كالمسلسل بيوم العيد .

٥- في مكان الرواية ، كالمسلسل بإجابة الدعاء عند
الملتزم أو نحو ذلك .

وفائدة المسلسل : اشتماله على مزيد الضبط من الرواة .

حكمه :

المسلسلات قلما تسلم من ضعف في التسلسل ، لا في
أصل المتن ، أما أصل المتن فقد يكون صحيحاً ، ولكن صفة
تسلسل إسناده قد يكون فيها مقال .

(١) رواه الحاكم مسلسلاً في معرفة علوم الحديث ص ٣٣-٣٤ .

الغريب

الغريب لغة : المنفرد عن وطنه ، واصطلاحاً : هو ما انفرد بروايته راو ، بحيث لم يروه غيره ، أو انفرد بزيادة في متنه أو إسناده .

وسمي غريباً لانفراد راويه عن غيره كالغريب الذي شأنه الانفراد عن وطنه .

أقسامه :

وهو قسمان : الأول : الفرد المطلق ، وهو أن ينفرد الراوي بالحديث من جميع الرواة .

مثاله :

حديث « الولاء لحمه ك لحمه النسب ، لا يباع ولا يوهب^(١) » ، تفرد به عبد الله بن دينار عن ابن عمر .

الثاني : الفرد النسبي ، وهو ما كان مقيداً بكونه انفرد به الثقة فيقال فيه : لم يروه ثقة إلا فلان ، أو مقيداً بكونه انفرد به الراوي عن شيخه فيقال : انفرد به فلان عن شيخه فلان ، أو

(١) رواه الحاكم في المستدرک (٤ / ٣٤١) (٧٩٩٠) ، والبيهقي في السنن الكبرى (١٠ / ٢٩٣) (٢١٤٣٧) .

مقيداً بكونه انفراد به عن أهل بلد ، فيقال : انفراد به من أهل المدينة فلان .

حكمه :

أنه قد يكون صحيحاً ، وقد يكون حسناً ، وقد يكون ضعيفاً وهو الغالب .

العزیز

هو : ما انفراد بروايته اثنان في طبقة من طبقاته ، ولو رواه بعد الاثنین جمع .

حكمه :

إما الصحة ، وإما الحسن ، وإما الضعف .

مثاله :

حديث الشيخين « لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده والناس أجمعين (١) » .

رواه أنس ، وعنه قتادة وعبد العزيز بن صهيب .

(١) رواه البخاري (٩/١) (١٥) كتاب الإيمان ، باب حب الرسول صلى الله عليه وسلم من الإيمان .
ومسلم (٤٩/١) (٧٠) كتاب الإيمان : باب وجوب محبة الرسول صلى الله عليه وسلم .

المشهور

هو : ما رواه ثلاثة فأكثر ، ولو في طبقة من طبقاته ، ولو رواه بعد الثلاثة جمع .

مثاله :

حديث : « إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً (١) » .

حكمه :

الصحة أو الحسن أو الضعف .

(١) رواه البخاري (٣٤/١) (١٠٠) كتاب العلم ، باب كيف يقبض العلم ،
ومسلم (٦٠/٨) (٢٦٧٣) كتاب العلم ، باب رفع العلم وقبضه .

المتواتر

هو : ما رواه جمع عن جمع بلا حصر ، بحيث يبلغون حداً تحيل العادة تواطؤهم على الكذب ، بشرط أن يكون مستند انتهائهم الحس^(١) أو السماع ، فشروطه أربعة :

١- كثرة العدد .

٢- إحالة العادة تواطؤهم على الكذب .

٣- وجود تلك الكثرة من الابتداء إلى الانتهاء .

٤- أن يكون مستند انتهائهم الحس أو السماع .

مثاله :

« من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار^(٢) » ، فقد

جاء عن مائتي صحابي .

(١) الحس : الرؤية .

(٢) رواه البخاري (٣٦/١) (١١٠) كتاب العلم ، باب إثم من كذب على النبي صلى الله عليه وسلم .

ومسلم (٨/١) (٣) المقدمة ، باب في التحذير من الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم .

حكمه :

أنه يفيد العلم الضروري ، وهو من مباحث أصول الفقه ،
وهناك بسط القول فيه .

المعنن

هو : الحديث الذي روي بلفظ : « عن » من غير بيان
للتحديث أو الإخبار أو السماع .

حكمه :

أنه قد يكون صحيحاً وقد يكون حسناً وقد يكون ضعيفاً .

المبهم

هو : الحديث الذي يوجد في سنده أو متنه رجل أو امرأة لم
يسميا .

مثاله :

عن سفيان عن رجل .

حكمه :

إذا كان الإبهام في السند ولم يعلم ، فإنه ضعيف ، أما إذا
كان في المتن فلا يضر .

المدلس

المدلس لغة : مأخوذ من الدلس ، وهو : اختلاط الظلام بالنور ، سمي الحديث بذلك لاشتراكه في الخفاء .

وهو : الحديث الذي دلس فيه الراوي بوجه من وجوه التدليس .

أنواعه :

١- تدليس الإسناد ، وهو : أن يسقط الراوي شيخه ويرتقي إلى شيخ شيخه أو من فوقه من هو معاصر لذلك الراوي ، فيسند ذلك إليه بلفظ لا يقتضي اتصالاً ، لئلا يكون كاذباً .

مثاله :

في هذا السند زيد عن عمرو عن خالد عن محمد ، فزيد يروي عن شيخه عمرو ، عن خالد ، وهو - أي زيد - معاصر لخالد ، أي أدرك حياته . فيحذف عمرا من السند ويقول : عن خالد ، ولكنه لا يقول : حدثني أو سمعت ، حتى لا يصرح بالكذب ، هذا مع احتمال أيضاً أن يكون سمعه حقيقة من خالد ، لأنه أدرك حياته وعاصره .

حكمه :

ما رواه المدلس بلفظ محتمل للسمع وعدمه كـ « عن » فإنه لا يقبل .

وما صرح فيه بالسمع كـ « حدثني » و « سمعت » و « أخبرنا » فهو مقبول إذا كان ثقةً .

٢- تدليس الشيوخ ، وهو : أن يسمي شيخه الذي سمع منه بغير اسمه المعروف ، أو بصفة لم يشتهر بها من كنية أو لقب أو نسبة إلى بلد أو قبيلة ، لأجل أن تصعب على غيره الطريق ، إما لأجل أن الشيخ ضعيف ، أو أن التلميذ يريد أن يظهر بأنه كثير الشيوخ ، أو أن الشيخ أصغر منه في السن ، وغير ذلك .

مثاله :

الإمام البخاري ، فإن هذا الاسم معروف ، وكثير من العامة لا يدري أن اسمه أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم ابن المغيرة بن بردزبه البخاري الجعفي ، فيأتي الراوي ويقول : حدثني أبو عبد الله محمد بن إسماعيل الحافظ ، فلا يظن السامع أنه البخاري ، هذا مع أن البخاري معروف اسمه ولقبه وكنيته ، والمثال للتقريب فقط .

الشاذ والمحفوظ

الشاذ : هو الحديث الذي رواه الثقة مخالفاً - في المتن أو في السند - من كان أوثق منه بزيادة أو نقصان ، مع عدم إمكان الجمع بحيث يلزم من قبوله رد غيره .

أما إذا أمكن الجمع فلا يكون شاذاً . ويقابل الشاذ المحفوظ .

مثال الشذوذ في السند :

ما رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه من طريق ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عوسجة - مولى ابن عباس - عن ابن عباس : أن رجلاً مات على عهد رسول الله ﷺ ولم يدع وارثاً إلا عبداً هو أعتقه ، فدفع رسول الله ﷺ ميراثه إليه . . الحديث (١) .

وقد تابع ابن عيينة على وصله ابن جريج وغيره ،

(١) رواه أبو داود (٣/١٢٤) (٢٩٠٥) كتاب الفرائض ، باب في ميراث ذوي الأرحام .

والترمذي (٤/٤٢٣) (٢١٠٦) كتاب الفرائض ، باب في ميراث المولى الأسفل .

وابن ماجه (٢/٩١٥) (٢٧٤١) كتاب الفرائض ، باب من لا وارث له .

وخالفهم حماد بن زيد ، فرواه عن عمرو بن دينار عن عوسجة
ولم يذكر ابن عباس بل رواه مرسلًا .

ومما تقدم ، يتضح أن حماداً أنفرد بروايته مرسلًا ، وخالف
رواية ابن عيينة وابن جريج وغيرهما ، وهي الرواية الموصولة ،
فرواية حماد شاذة ، ورواية ابن عيينة هي المحفوظة ، مع أن كلا
من حماد وابن عيينة ثقة .

ومثال الشذوذ في المتن :

ما رواه مسلم عن نبيشة الهذلي قال : قال
رسول الله ﷺ : « أيام التشريق أيام أكل وشرب (١) » ، فإنه
جاء من جميع طرقه هكذا ، ورواه موسى بن علي - بالتصغير -
ابن رباح عن أبيه عن عقبة بن عامر بزيادة « يوم عرفة »
فحديث موسى شاذ ، لمخالفته الجماعة بتلك الزيادة .

حكمه :

أنه ضعيف بخلاف المحفوظ فإنه مقبول .

(١) رواه مسلم (٣/١٥٣) (١١٤١) كتاب الصيام ، باب تحريم صوم أيام
التشريق .

المنكر والمعروف

المنكر : هو ما رواه الضعيف مخالفاً لمن هو أولى منه من الثقات ، ويقابله المعروف ، وهو : حديث الثقة الذي خالفه الضعيف .

فما جاء من طريق الثقة يسمى معروفاً ، ومن طريق غيره يسمى منكراً وهذا هو المعتمد المشهور ، كما رجحه شيخ الإسلام ابن حجر .

مثال المنكر والمعروف :

ما رواه ابن أبي حاتم من طريق حبيب - بضم الحاء المهملة وتشديد التحتية بين موحدتين أو لاهما مفتوحة - ابن حبيب - بفتح المهملة بوزن كريم - أخي حمزة الزيات عن أبي إسحاق عن العيزار بن حريث عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال : « من أقام الصلاة وآتى الزكاة وحج وصام وقرى الضيف دخل الجنة (١) » قال أبو حاتم : هو منكر ، لأن غيره من الثقات رواه عن أبي إسحاق موقوفاً ، وهو المعروف ، وحبيب - وهو غير

(١) رواه الطبراني في الكبير (١٢/١٠٦) (١٢٦٩٢) .

ثقة - رفع الحديث فتخالفا ، ولما كان المخالف غير ثقة صار حديثه هو المنكر ، وحديث الثقات هو المعروف .

حكمه :

أنه ضعيف مردود وإنما يحتج بما يقابله وهو المعروف .

العالي والنازل

العلو والنزول من أوصاف السند ، فالإسناد العالي : هو الذي قلت رجاله ، والنازل : هو الذي كثرت رجاله .

والعالي أفضل لمزية القرب من النبي ﷺ أو من الكتاب أو الإمام الذي يتصل به الراوي .

حكمه :

أنه قد يكون صحيحاً أو حسناً أو ضعيفاً .

المدرج

من الإدراج وهو لغة : الإدخال ، واصطلاحاً : نوعان مدرج المتن ومدرج الإسناد .

وأما مدرج المتن : فهو إدخال بعض الرواة لألفاظ زائدة

على المتن ، بشرط أن يصلها بالحديث من غير بيان أن ما أدخله ليس من الحديث .

مثاله :

حديث عائشة رضي الله عنها « كان النبي ﷺ يخلو بغار حراء فيتحنث فيه - وهو التعبد - الليالي ذوات العدد (١) » فقوله : « وهو التعبد » مدرج في الحديث .

أما مدرج الإسناد فله أقسام كثيرة في المطولات .

حكمه :

أنه كسابقه قد يكون صحيحاً أو حسناً أو ضعيفاً .

المدمج

هو : ما رواه كل قرين عن قرينه ، يعني أخاه المساوي له في السنّ والسند أي الأخذ عن الشيخ ، كرواية عائشة عن أبي هريرة ، والعكس .

(١) رواه البخاري (٣/١) (٣) كتاب بدء الوحي ، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم .
ومسلم (٩٧/١) (١٦٠) كتاب الإيمان ، باب بدء الوحي .

حكاه :

أنه كسابقه قد يكون صحيحا أو حسنا أو ضعيفا .

المتفق والمفترق

هو : ما اتفق لفظه وخطه وافترق معناه ، بأن تعدد مسماه فهو من قبيل المشترك اللفظي .

مثاله :

الخليل بن أحمد ، فهذا اسم لستة أشخاص ، كل منهم يسمى الخليل بن أحمد .

المؤتلف والمختلف

هو : الذي اتفق من جهة الخط والكتابة ، واختلف من جهة اللفظ .

مثاله :

أسيد - أسيد - حميد - حميد - عمارة - عمارة .

المقلوب

هو : الحديث الذي وقع في متنه أو في سنده تغيير ، بإبدال لفظ بآخر ، أو بتقديم وتأخير ، ونحو ذلك .

أنواعه :

وهو نوعان ، الأول : القلب في السند . وصورته :

١ - أن يقدم ويؤخر اسم الراوي ، وذلك بأن يكون الأضل كعب بن مرة مثلاً ، فيقول : مرة بن كعب .

٢ - أن يكون الحديث مشهوراً عن راو من الرواة ، أو مشهوراً بإسناد ما ، فيبدل بنظيره في الطبقة من الرواة ، وذلك مثل حديث مشهور بسالم بن عبد الله بن عمر ، فيبدله بنافع ، مع أنهما تابعيان .

الثاني : القلب في المتن ، وهو : أن يجعل كلمة من الحديث أو كلمات في غير موضعها المشهور ، مثل حديث أبي هريرة عند مسلم في السبعة الذين يظلمهم الله في ظل عرشه ، وفيه : « ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم يمينه ما

تنفق شماله^(١) » فهذا مما انقلب على أحد الرواة سهواً ، وإنما هو : حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه ، لأن اليمين هي التي تنفق .

حكمه :

يجب رده إلى أصله الثابت ، والعمل بذلك الأصل الثابت .

المضطرب

هو : الحديث الذي روي على أوجه مختلفة على التساوي في الاختلاف من راو واحد ، بأن رواه مرة على وجه ، وأخرى على وجه آخر مخالف للأول .

فلا يكون مضطرباً إلا إذا تساوت الروايات المختلفة في الصحة ، بحيث لا يمكن الترجيح ولا الجمع بينها .

أما إذا أمكن ترجيح إحدى الروايات لكون راويها أكثر

(١) رواه البخاري (١/١٦٠) (٦٦٠) كتاب الأذان ، باب من جلس في المسجد ينتظر الصلاة وفضل المساجد .
ورواه مسلم مقلوباً (٣/٩٣) (١٠٣١) كتاب الزكاة ، باب فضل إخفاء الصدقة .

حفظاً أو أكثر صحبة للمروى عنه ، فيكون الحكم بالقبول
للرواية الراجحة حتماً ، والمرجوح يكون شاذاً أو منكراً ولا
اضطراب حينئذ .

مثاله :

حديث فاطمة بنت قيس مرفوعاً « إن في المال لِحَقّاً سوى
الزكاة (١) » هكذا رواه الترمذي ، ورواه ابن ماجه مرفوعاً عنها
أيضاً بلفظ : « ليس في المال حق سوى الزكاة (٢) » .

حكمه :

الضعف لإشعاره بعدم ضبط رواته .

المعلل

ويقال له : المعلل والمعلول .

وهو : الحديث الذي اطلع الحافظ البصير فيه على علة
قادحة في صحته ، مع أن ظاهره السلامة منها ، كالإرسال

(١) رواه الترمذي (٤٨/٣) (٦٥٩ و ٦٦٠) كتاب الزكاة ، باب ما جاء أن في المال حقاً
سوى الزكاة .

(٢) رواه ابن ماجه (٥٧٠/١) (١٧٨٩) كتاب الزكاة ، باب ما أدى زكاته ليس بكنز .

للحديث الموصول ، أو الاتصال للمرسل ، أو الإدراج في المتن
والسند ، أو الوقف للمرفوع أو العكس ، فكلها علل لا تدرك
إلا بالبحث وجمع الطرق والنظر فيها .

حكمه :

أنه من أنواع الضعيف .

المتروك

المتروك : هو ما رواه راو واحد مجمع على ضعفه .

فظهر من التعريف في وصف راوي المتروك أمران :

الأول : أن الراوي مجمع على ضعفه لاثهامه بالكذب ،
أو لكونه عرف بالكذب في غير الحديث ، فلا يؤمن أن يكذب
في الحديث ، أو لتهمته بالفسق ، أو لغفلته ، أو لكثرة الوهم .

الثاني : انفراد هذا الراوي برواية الحديث ، أي انفراد
برواية الحديث عن غيره ، فلم يروه إلا هو .

مثاله :

رواية عمرو بن شمر عن جابر ، فعمرو هذا متروك

الحديث .

حكمه :

ساقط الاعتبار ، لشدة ضعفه ، فلا يحتج به ولا يستشهد .

الموضوع

هو : ما اختلقه وافتراه واحد من الناس ، ونسبه إلى الرسول ﷺ ، أو إلى الصحابي ، أو إلى التابعي .

وسبب الوضع عدم الدين ، أو انتصار لمذهب ، أو غلبة الجهل ، أو التقرب للحكام بمدحهم .

حكمه :

أنه باطل ، تحرم روايته إلا للتحذير منه ، أو تعليم ذلك لأهل العلم والمعرفة .

الصحابية

الصحابي : هو من لقني النبي ﷺ مؤمناً به ومات على ذلك .

وهذا عند أكثر المحدثين ، ويرى بعض الأصوليين شروطاً أخرى لا بد منها في تحقق الصحبة .

منها : طول مجالسته للنبي ﷺ .

ومنها : الخروج معه للغزوة .

ومنها : رواية الحديث عنه .

والمشهور الأول .

عدالة الصحابة

الصحابة كلهم عدول ، كبيرهم وصغيرهم ، لابس الفتن أم لا ، أي شهد الحرب بين علي ومعاوية أو لم يشهدها ، باتفاق أهل السنة إحساناً للظن بهم ، ونظراً إلى ما تمهد لهم من المآثر من امتثال أوامره بعده ﷺ ، وفتحهم الأقاليم ، وتبليغهم عنه الكتاب والسنة ، وهدايتهم الناس ، ومواظبتهم على الصلاة والزكاة وأنواع القربات ، مع الشجاعة والبراعة والكرم والإيثار والأخلاق الحميدة التي لم تكن في أمة من الأمم المتقدمة (١) .

(١) انظر فتح المغيث (٤/٩٣) .

أدلة عدالة الصحابة من القرآن والسنة

وعدالتهم ثابتة معلومة بتعديل الله لهم وإخباره عن
طهارتهم واختياره لهم .

قال تعالى : ﴿ وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا
شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا ﴾ .

(سورة البقرة ١٤٣)

وقال تعالى : ﴿ كنتم خير أمة أخرجت للناس ﴾ .

(سورة آل عمران ١١٠)

وقال تعالى : ﴿ محمد رسول الله والذين معه أشداء على
الكفار رحماء بينهم ﴾ .

(سورة الفتح ٢٩)

أما الأحاديث الواردة في تفضيل الصحابة فكثيرة ، ونورد
شيئاً منها :

الأول : ما رواه البخاري ومسلم عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال : « خيركم قرني ثم الذين يلونهم (١) » .

الثاني : ما رواه الترمذي وابن حبان في صحيحه عن عبد الله بن مغفل قال : قال رسول الله ﷺ : « الله الله في أصحابي ، لا تتخذوهم غرضاً بعدي ، فمن أحبهم فبحبي أحبهم ، ومن أبغضهم فببغضي أبغضهم ، ومن آذاهم فقد آذاني ، ومن آذاني فقد آذى الله ، ومن آذى الله يوشك أن يأخذه (٢) » .

الثالث : ما رواه البخاري ومسلم عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال : « لا تسبوا أصحابي لا تسبوا أصحابي ، فوالذي نفسي بيده لو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً ما أدرك مد أحدهم ولا نصيفه (٣) » .

(١) رواه البخاري (٢٣٣/٧) (٦٦٩٥) كتاب الأيمان والنذور ، باب إثم من لا يفي بالنذر .
ومسلم (١٨٥/٧) (٢٥٣٥) كتاب فضائل الصحابة ، باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم .

(٢) رواه الترمذي (٦٩٦/٥) (٣٨٦٢) كتاب المناقب ، باب ٥٩ ، وابن حبان (١٨٩/٩) (٧٢١٢) .

(٣) رواه البخاري (١٩٥/٤) (٣٦٧٣) كتاب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم : « لو كنت متخذاً خليلاً » .
ومسلم (١٨٨/٧) (٢٥٤٠) كتاب فضائل الصحابة ، باب تحريم سب الصحابة .

الرابع : ما رواه أحمد والترمذي وابن ماجه وغيرهم عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده قال : قال رسول الله ﷺ : « أنتم تُوفُّون سبعين أمة ، أنتم خيرها وأكرمها على الله عز وجل (١) » .

الخامس : ما رواه البزار عن جابر قال : قال رسول الله ﷺ : « إن الله اختار أصحابي على العالمين سوى النبيين والمرسلين (٢) » .

أول من أسلم من الصحابة

واختلف السلف في أولهم إسلاما ، قيل : أبو بكر ، وقيل : علي ، وقيل : زيد بن حارثة ، وقيل : السيدة خديجة ، وقيل : بلال رضي الله عنهم .

قال ابن الصلاح : والأورع أن يقال : أول من أسلم من الرجال الأحرار أبو بكر ، ومن الصبيان أو الأحداث علي ،

(١) رواه أحمد (٤/٤٤٧) (١٩٥١٣) والترمذي (٥/٢٢٦) (٣٠٠١) كتاب تفسير القرآن ، باب من سورة آل عمران . وابن ماجه (٢/١٤٣٣) (٤٢٨٨) كتاب الزهد ، باب صفة أمة محمد صلى الله عليه وسلم .
(٢) ذكره الهيثمي في المجمع (١٠/١٦) وقال : رواه البزار ، ورجاله ثقات وفي بعضهم خلاف .

ومن النساء السيدة خديجة ، ومن الموالي زيد بن حارثة ، ومن
العبيد بلال (١) .

عدددهم :

اعلم أن حصر الصحابة رضي الله عنهم بالعد والإحصاء
متعذر ، لتفرقهم في البلدان والبرادي ، وقد روى البخاري في
« صحيحه » أن كعب بن مالك قال في قصة تخلفه عن غزوة
تبوك : والمسلمون مع رسول الله ﷺ كثير ولا يجمعهم كتاب
حافظ (٢) .

أفضل الصحابة

قال الحافظ العراقي في شرح ألفيته : أجمع أهل السنة
على أن أفضل الصحابة بعد النبي ﷺ على الإطلاق أبو بكر ثم
عمر ، ومن حكى إجماعهم على ذلك أبو العباس القرطبي
فقال : ولم يختلف في ذلك أحد من أئمة السلف ولا الخلف ،
قال : ولا مبالاة بأقوال أهل التشيع ولا أهل البدع انتهى .

(١) مقدمة ابن الصلاح مع التقييد والإيضاح ص ٣٠٨ .

(٢) صحيح البخاري (٥ / ١٣٠) (٤٤١٨) .

وقد حكى الشافعي وغيره إجماع الصحابة والتابعين على ذلك . قال البيهقي في كتاب « الاعتقاد » رويانا عن أبي ثور عن الشافعي قال : ما اختلف أحد من الصحابة والتابعين في تفضيل أبي بكر وعمر وتقديمهما على جميع الصحابة وإنما اختلف من اختلف منهم في علي وعثمان انتهى (١) .

السابقون الأولون

ومن لهم مزية و فضل على غيرهم : السابقون الأولون من المهاجرين والأنصار ، واختلف في المراد بهم على أربعة أقوال : ف قيل : هم أهل بيعة الرضوان ، وقيل : هم الذين صلوا إلى القبلتين ، وقيل : هم أهل بدر ، وقيل : هم الذين أسلموا قبل فتح مكة .

العشرة المبشرون بالجنة

ومن لهم مزية و فضل على غيرهم : العشرة المبشرون بالجنة وهم :

(١) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث ص ٣٥٤ .

- ١- أبو بكر الصديق .
- ٢- عمر بن الخطاب .
- ٣- عثمان بن عفان .
- ٤- علي بن أبي طالب .
- ٥- عبد الرحمن بن عوف .
- ٦- طلحة بن عبيد الله .
- ٧- سعد بن أبي وقاص .
- ٨- سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل .
- ٩- أبو عبيدة بن الجراح .
- ١٠- الزبير بن العوام .

ومزية هؤلاء أن البشارة بالجنة جاءت لهم في موضع واحد
وحديث واحد (١) .

وقد ثبتت البشارة بالجنة لجملة من أصحاب رسول الله ﷺ
كأصحاب بدر وأهل الحديبية وبلال وعكاشة وغيرهم .

(١) رواه أحمد (١٩٣/١) (١٦٧٨) ، والترمذي (٦٤٨/٥) (٣٧٤٨) كتاب المناقب ،
باب مناقب عبد الرحمن بن عوف .

المفتون من الصحابة

ومن لهم مزية وفضل على غيرهم : المفتون من الصحابة رضي الله عنهم .

وعبد الله بن عباس هو أكثر الصحابة فتوى لأن النبي ﷺ دعا له بقوله : « اللهم علمه الكتاب (١) » .

والمشهور أن أكثرهم فتوى مطلقاً سبعة : عبد الله بن عباس ، وعمر بن الخطاب ، وابنه عبد الله ، وعائشة الصديقية أم المؤمنين ، وعبد الله بن مسعود ، وزيد بن ثابت ، وعلي بن أبي طالب .

آخر من مات من الصحابة

آخر من مات من الصحابة مطلقاً أبو الطفيل عامر بن واثلة الذي مات سنة مائة من الهجرة بمكة .

(١) رواه البخاري (٢٧/١) (٧٥) كتاب العلم ، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم : « اللهم علمه الكتاب » .

الصحابة المكثرون لرواية الحديث

ومن لهم مزية وفضل من الصحابة : المكثرون لرواية الحديث ، وهم سبعة من الصحابة ، كان لهم الحظ الأكبر في رواية الحديث النبوي ، وقد اصطلح العلماء على تسمية من روى أكثر من ألف حديث « مكثراً » ولذا فإن هؤلاء السبعة يسمون بالمكثرين وهم :

أبو هريرة ، عبد الله بن عمر ، أنس بن مالك ، السيدة عائشة ، عبد الله بن عباس ، جابر بن عبد الله ، أبو سعيد الخدري .

التابعون

التابعي : هو من لقي صحابياً ، مؤمناً بالنبى ﷺ ومات على الإسلام .

وقد زكى القرآن التابعين باعتبار مجموعهم في قوله تعالى : ﴿ والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه وأعد لهم جنات تجري تحتها الأنهار خالدين فيها أبداً ذلك الفوز العظيم ﴾ .

(سورة التوبة - ١٠٠)

وشهدت السنة لهم من قوله ﷺ : « خيركم قرني ثم الذين يلونهم » (١) . وقوله : « طوبى لمن رآني وطوبى لمن رأى من رآني » (٢) .

وعدد التابعين يفوق الحصر ، وهم طبقات تبلغ خمس عشرة طبقة ، وقد اتفق أئمة الإسلام على أن آخر عصر التابعين هو حدود سنة خمسين ومائة (١٥٠) من الهجرة ، وأن سنة عشرين ومائتين (٢٢٠) آخر عصر أتباع التابعين .

أفضل التابعين

وقد اختلفوا في أفضل التابعين من هو ؟ على أقوال :

الأول : أنه سعيد بن المسيب ، وهو قول أهل المدينة .

الثاني : أنه الحسن البصري ، وهو قول أهل البصرة .

والحسن هو ابن أبي الحسن يسار البصري الإمام المشهور المجمع على جلالته في كل فن ، العالم الرفيع الفقيه الثقة المأمون العابد الناسك ، مات سنة عشر ومائة وقد قارب التسعين .

(١) تقدم تخريجه في ص ٥٠

(٢) رواه الضياء المقدسي في اختارة (٩٩/٩) (٨٧) ، وأورده الهيثمى في المجمع

(٢٠/١٠) وقال : رواه الطبراني . وفيه بقية ، وقد صرح بالسماع فزال الدلسة ،

وبقية رجاله ثقات . اهـ .

الثالث : أنه أويس القرني ، وهو قول أهل الكوفة ، قال العراقي : وهو الصواب ، لما روى مسلم في صحيحه من حديث عمر بن الخطاب قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « إن خير التابعين رجل يقال له أويس^(١) » . الحديث ، فهذا الحديث قاطع للنزاع^(٢) .

وأويس هو ابن عامر القرني - بفتح القاف والراء - سيد التابعين ، ومن أولياء الله الصادقين ، الزاهد العارف بالله ، وقد أمر النبي ﷺ عمر وعلياً إذا لقياه أن يطلبوا منه الدعاء ، وذكر الذهبي في « الميزان »^(٣) : أنه وجد قتيلاً في صفوف علي كرم الله وجهه في وقعة صفين في صفر سنة ٣٧هـ .

الرابع : أنه عطاء بن أبي رباح المكي القرشي ، وهو قول أهل مكة .

وعطاء إمام مكة ومفتيها المشهور المتفق على جلالته وإمامته .

(١) رواه مسلم (١٨٩/٧) (٢٥٤٢) كتاب فضائل الصحابة ، باب من فضائل أويس القرني .

(٢) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث ص ٣٦٨ .

(٣) ميزان الاعتدال (٢٨١/١) ومثله في « تاريخ الإسلام » له (٥٥٩/٣) .

وسيدات النساء من التابعين حفصة بنت سيرين ، وهي

ثقة حجة ..

قال إِيَّاس بن معاوية : ما أدركت أحداً أفضله على حفصة .

وقال ابن أبي داود : قرأت القرآن وهي ابنة اثنتي عشرة

سنة ، وماتت سنة ١٠١هـ وهي ابنة سبعين سنة .

وأُم الدرداء الصغرى ، واسمها هجيمة ، وهي زوج أبي

الدرداء التي طلبت من زوجها أن تكون زوجاً له في الآخرة ،

فأوصاها أن لا تتزوج بعده ، فخطبها معاوية بعد وفاة زوجها

فلم ترض ، وكانت من العابدات ، وتوفيت بعد سنة ٨١هـ .

وعمرة بنت عبد الرحمن بن سعد بن زرارة الأنصارية

المدنية ، عالمة فاضلة ثقة ، كانت في حجر السيدة عائشة ، قال

عمر بن عبد العزيز : ما بقي أحد أعلم بحديث عائشة من

عمرة . وتوفيت سنة ١٠٣هـ .

الفقهاء السبعة

ومن سادات التابعين الفقهاء السبعة بالحجاز وهم :

١ - سعيد بن المسيب بن حزن القرشي الخزومي .

اتفق العلماء على جلالته وإمامته وتقدمه على أهل عصره في العلم والفضيلة ووجوه الخير ، وهو رأس أهل المدينة في دهره ، المقدم عليهم في الفتوى ، ويقال له : فقيه الفقهاء ، توفي سنة ٩٣ هـ .

٢ - القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق ، توفي سنة ١٠٦ هـ .

٣ - خارجة بن زيد بن ثابت الأنصاري ، توفي بالمدينة سنة ١٠٠ هـ .

٤ - عروة بن الزبير بن العوام الأسدي ، توفي سنة ٩٤ هـ .

٥ - سليمان بن يسار الهلالي مولى ميمونة ، توفي سنة ١٠٩ هـ .

٦ - عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود ، توفي سنة ٩٩ هـ .

٧- السابع مختلف فيه ، قيل : سالم بن عبد الله بن عمر
ابن الخطاب ، توفي سنة ١٠٦ هـ بالمدينة .

وقيل : أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف ، توفي سنة
٩٤ هـ بالمدينة ، وقيل : أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن
هشام ، كان يقال له راهب قريش لكثرة صلاته ، توفي بالمدينة
سنة ٩٤ هـ سنة الفقهاء .

وهؤلاء الأئمة كلهم من أبناء الصحابة إلا سليمان فأبوه
يسار لا صحبة له . ومحمد بن أبي بكر ، وعبد الله بن عتبة ،
وعبد الرحمن بن الحارث من صغارهم (١) .

أئمة الحديث وكتبهم

الإمام مالك بن أنس

هو أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر
الأصبحي المدني ، إمام دار الهجرة .

(١) فتح المغيـب بشرح ألفية الحديث (٤/١٥٦) ، تهذيب الأسماء واللغات (١/١٧٢) .

ولد سنة خمس وتسعين من الهجرة ، ومات بالمدينة سنة تسعة وسبعين ومائة ، وله أربع وثمانون سنة . وهو إمام الحجاز ، بل إمام الناس في الفقه والحديث ، وكفاه فخراً أن الشافعي من أصحابه .

له كتاب « الموطأ » ، وقد استغرق في تأليفه أربعين سنة .

وقد بين ولي الله الدهلوي (١) مكانة « الموطأ » ودرجته ، فجعله في الدرجة الأولى في الصحة من كتب الحديث مع الصحيحين ، ويقول :

وكتب الحديث على طبقات ، وهي باعتبار الصحة والشهرة على أربع طبقات :

فالطبقة الأولى منحصرة في ثلاثة كتب : الموطأ ، وصحيح البخاري ، وصحيح مسلم .

وقال الشافعي : ما تحت أديم السماء بعد كتاب الله تعالى أصح من كتاب مالك .

(١) حجة الله البالغة (١ / ٣٨٥) .

أحمد بن حنبل

هو الإمام الجليل أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني ،
صاحب المذهب ، الصابر على المحنة ، الناصر للسنة .

أصله من مرو ، وكان أبوه من سرخس .

ومولده في بغداد في ربيع الأول سنة أربع وستين ومائة ،
وتوفي بها ضحوة يوم الجمعة الثاني عشر من ربيع الأول سنة
إحدى وأربعين ومائتين .

وله « المسند » ، وهو من دواوين السنة المشهورة ، وقد
انتقاه من أكثر من سبعمائة ألف وخمسين ألف حديث .

ومسنده هذا يشتمل على ثمانية عشر مسنداً . أولها
مسند العشرة وما معه ، وفيه من زيادات ولده عبد الله ،
ويسير من زيادات أبي بكر القطيعي الراوي عن عبد الله ، وقد
اشتمل على الصحيح والحسن والضعيف الذي يقرب من
الحسن وما هو أقل من ذلك ، وإن ما حكم عليه بالوضع من
أحاديث المسند فهو مما زاده أبو بكر القطيعي أو عبد الله بن
أحمد بن حنبل .

الإمام البخاري

وهو محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبه ،
الجعفي ولاء ، البخاري مولدا .

ولد يوم الجمعة لثلاث عشرة ليلة خلت من شوال سنة أربع
وتسعين ومائة من الهجرة ، وتوفي ليلة السبت سنة ست
 وخمسين ومائتين ، وعمره اثنان وستون سنة إلا ثلاثة عشر
يوماً ، ولم يعقب ذكراً .

وله كتاب الصحيح المعروف بـ « صحيح البخاري » .

وهو الكتاب الذي قال فيه العلماء : إنه أصح كتاب بعد
كتاب الله تعالى .

والاسم الكامل الذي سمي به البخاري كتابه هذا هو
« الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله
عليه وسلم وسننه وأيامه » ، وقد اشترط البخاري الصحة
بقوله : ما أدخلت في كتابي إلا ما صح ، ويفضل كثير من
العلماء صحيح البخاري على صحيح مسلم ، لأن شرطه أقوى
وأقن وفوائده الفقهية أكثر .

مسلم بن الحجاج

هو أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري ،
أحد أعلام المحدثين الأئمة الحفاظ المتقين .

كان مولده بنيسابور سنة ست ومائتين ، وتوفي سنة
إحدى وستين ومائتين بنيسابور غير متجاوز خمسة وخمسين
عاماً .

وله كتاب الصحيح المعروف بـ « صحيح مسلم » ، وهو
الكتاب الذي طبقت شهرته الآفاق وسار ذكره في الأمصار ،
مكث في تأليفه خمس عشرة سنة ، وجمع فيه اثني عشر ألف
حديث اختارها من ثلاثمائة ألف حديث .

وموضوع « الجامع الصحيح » للإمام مسلم هو الحديث
الصحيح ، مجرد المسند إلى رسول الله ﷺ .

ويمتاز هذا الكتاب بحسن الترتيب ، وسياق الأحاديث
كاملة دون تقطيع ، وكمال الاعتناء بضبط لفظ الرواة ،
وسياق طرق الحديث المتعددة وألفاظه المختلفة في موضع واحد ،
فيسهل على الطالب النظر في وجوه الحديث .

وقد نهج في تأليفه نهج البخاري في طريقة صحيحة في

جمع الحديث الصحيح المجرد ، وتأليفه على أبواب العلم من
فقه وخلافه متأثراً بطريقته .

أفضلية صحيح البخاري على صحيح مسلم :

اتفق العلماء رحمهم الله تعالى على أن أصح الكتاب بعد
القرآن العزيز الصحيحان البخاري ومسلم ، وتلقتهما الأمة
بالقبول ، وكتاب البخاري أصحهما وأكثرهما فوائد ومعارف
ظاهرة وغامضة ، وقد صح أن مسلماً كان يستفيد من البخاري
ويعترف بأنه ليس له نظير في علم الحديث .

أبو داود

هو سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن
عمرو بن عمران الأزدي السجستاني .

ولد سنة اثنتين ومائتين ، وتوفي بالبصرة لأربع عشرة
بقيت من شوال سنة خمس وسبعين ومائتين .

وله كتاب السنن المعروف بـ « سنن أبي داود » ، وهو كتاب
شريف قال عنه أبو داود : جمعت فيه أربعة آلاف حديث

وثمانمائة حديث ذكرت الصحيح وما يشبهه ويقاربه (١)
وقال ابن القيم : إنه جمع بهذا الكتاب شمل أحاديث
الأحكام ، ورتبها أحسن ترتيب ، ونظمها أحسن نظام ، مع
انتقائها أحسن انتقاء ، واطراحه منها أحاديث المجروحين
والضعفاء (٢) .

الترمذي

هو أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن
الضحاك السلمي .

ولد سنة نسع ومائتين ، وتوفي في ترمذ ليلة الاثنين
الثالث عشر من شهر رجب سنة تسع وسبعين ومائتين .

وله كتاب «جامع الترمذي» وهو الكتاب الذي أصبح به
الترمذي إماماً في الحديث ، وهو أشهر كتبه وأجلها ،
ويسمى «جامع الترمذي» و «سنن الترمذي» وسماه
الحاكم أبو عبد الله والخطيب البغدادي «الجامع الصحيح
للترمذي» أو «صحيح الترمذي» وقد وصفه الترمذي

(١) مختصر سنن أبي داود للحافظ المنذري (٨/١) .

(٢) تهذيب سنن أبي داود لابن القيم الجوزية (٨/١) .

وسماه بـ « الصحيح » .

قال المجد بن الأثير : وهذا كتابه « الصحيح » أحسن الكتب وأكثرها فائدة ، وأحسنها ترتيباً ، وأقلها تكراراً ، وفيه ما ليس في غيره من ذكر المذاهب ووجوه الاستدلال وتبيين أنواع الحديث من الصحيح والحسن والغريب وفيه جرح وتعديل (١) .

النسائي

هو أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي بن بحر بن سنان النسائي .

ولد سنة خمسة وعشرين ومائتين ، ومات بمكة سنة ثلاث وثلاثمائة ، وهو مدفون بها .

وله كتاب السنن المعروف بـ « سنن النسائي » وكتاب السنن هذا مرتب على الأبواب الفقهية كبقية السنن الأخرى . وقد دقق النسائي غاية التدقيق في تأليف سننه الصغرى ، فمن ثم قال العلماء : إن درجة السنن الصغرى بعد

(١) جامع الأصول لابن الأثير (١/١١٤) .

الصحيحين ، لأنها أقل السنن بعدهما ضعيفاً .
وفي سنن النسائي الصغرى الصحيح والحسن والضعيف
ولكنه قليل .

ابن ماجه

هو الإمام المحدث أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه
الربيعي^(١) القزويني ، نسب إلى إقليم قزوین ، لأن به مولده
ونشأته .

ولد سنة تسع ومائتين ، وتوفي سنة ثلاث وسبعين
ومائتين .

وله كتاب « السنن » وفيه الصحيح والحسن والضعيف ،
وقد تكلم بعض العلماء في الأحاديث التي انفرد بها عن غيره
من الكتب الستة ، وهو قول معترض .

فهؤلاء الأئمة هم أصحاب أشهر الكتب المدونة في علم
الحديث .

(١) بفتح الراء والباء الموحدة وفي آخرها العين المهملة ، نسبة إلى ربيعة بن نزار ، كذا في
« الأنساب » للسمعاني ، وقال ابن خلكان : هذه النسبة إلى ربيعة ، وهي اسم لعدة
قبائل لا أدري إلى أيها ينسب المذكور . اهـ « الإمام ابن ماجه وكتابه السنن » للشيخ
محمد عبد الرشيد النعماني ص ١٧١ .

وهذه الكتب هي : الموطأ ، ومسند أحمد ، والكتب
الستة التي هي : صحيح البخاري ، وصحيح مسلم ، وسنن
أبي داود ، والترمذي ، والنسائي ، وابن ماجه .

وقد جرى اصطلاح المحدثين على إطلاق لفظ « الكتب
الستة » عليها .

نسأل الله سبحانه وتعالى أن ينفع بهذا المؤلف ، وأن
يجعله خالصاً لوجهه الكريم . وصلى الله وسلم على سيدنا
محمد وعلى آله وصحبه . والحمد لله رب العالمين .

الفهرس

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
١	المقدمة
٢	علم الحديث
٣	علم الحديث رواية
٥	علم الحديث دراية
٨	فضل علم الحديث وشرف أهله
١٠	تعاريف أولية
١١	الحديث القدسي
١٣	الفرق بين الحديث القدسي والقرآن
١٤	أنواع علوم الحديث
١٥	الصحيح
١٨	الحسن
١٩	الضعيف
٢٠	المرفوع
٢١	المسند
٢٢	المتصل
٢٢	الموقوف
٢٣	المقطوع
٢٤	المنقطع
٢٥	المعضل
٢٦	المرسل

الفهرس

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
٢٧	المعلق
٢٨	المسلسل
٣٠	الغريب
٣١	العزیز
٣٢	المشهور
٣٣	المتواتر
٣٤	المعنن
٣٤	المبهم
٣٥	المدلس
٣٧	الشاذ والمخفوظ
٣٩	المنكر والمعروف
٤٠	العالي والنازل
٤٠	المدرج
٤١	المدبج
٤٢	المتفق والمفترق
٤٢	المؤتلف والمختلف
٤٣	المقلوب
٤٤	المضطرب
٤٥	المعلل
٤٦	المتروك

الفهرس

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
٤٧	الموضوع
٤٧	الصحابة
٤٨	عدالة الصحابة
٤٩	أدلة عدالة الصحابة من القرآن والسنة
٥١	أول من أسلم من الصحابة
٥٢	أفضل الصحابة
٥٣	السابقون الأولون
٥٣	العشرة المبشرون بالجنة
٥٥	المفتون من الصحابة
٥٥	آخر من مات من الصحابة
٥٦	الصحابة المكثرون لرواية الحديث
٥٦	التابعون
٥٧	أفضل التابعين
٦٠	الفقهاء السبعة
٦١	أئمة الحديث وكتبهم
٦١	الإمام مالك
٦٣	أحمد بن حنبل
٦٤	الإمام البخاري
٦٥	مسلم بن الحجاج
٦٦	أفضلية صحيح البخاري على صحيح مسلم

الفهرس

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
٦٦	أبو داود
٦٧	الترمذي
٦٨	النسائي
٦٩	ابن ماجه
٧١	فهرس المحتويات

